الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/34/324
13 December 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الرابعة والثلاثون
البند ٦١ من جدول الأعمال

المشاكل الغذائية

تقرير اللجنة الثانية

المقررة : الآنسة باولينا غارسيا دونوسو (اكوادور)

أولا - مقدمة

١ - ادرجت الجمعية العامة ، في جلستها الرابعة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ، بناء على توصية المكتب ، في جدول أعمالها البند المعنون : "المشاكل الغذائية : تقرير مجلس الأغذية العالمي" ، وأحالته الى اللجنة الثانية .

٢ - ونظرت اللجنة الثانية في هذا البند في جلساتها ٩ و ٢٠ الى ٢٢ و ٢٥ و ٣٣ و ٥٦ المعقودة في ٨ و ٢٤ الى ٢٦ و ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر و ٧ تشرين الثاني/نوفمبر و ٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ . ويرد بيان مناقشة اللجنة في المحاضر الحرفية ذات الصلة (A/C.2/34/SR.9 و 20-23 و 25 و 33 و 56) .

٣ - وكان أمام اللجنة الوثائق التالية :

(أ) تقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الخامسة (١) ؛

(ب) رسالة مؤرخة في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة موجهة الى الأمين العام ، يحيل فيها نص القرارات والبيان الختامي للمؤتمر الاسلامي العاشر لوزراء الخارجية (A/34/389 و Corr.1) ؛

(ج) رسالة مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (A/34/614) ؛

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) .

Digitized by UN Library Geneva

(د) رسالة مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لكمبوتشيا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة (A/34/621 و Add.1).

٤ - واستمعت اللجنة الثانية في جلستها التاسعة ، المعقودة في ٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٩ الى بيان استهلالي من المدير التنفيذي لمجلس الأغذية العالمي .

ثانيا - النظر في مشاريع القرارات
A/C.2/34/L.9 و A/C.2/34/L.19 و A/C.2/34/L.113

٥ - في الجلسة ٣٣ المعقودة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر قدم ممثل كندا مشروع قرار (A/C.2/34/L.9) بعنوان : " النتائج والتوصيات التي خلص اليها مجلس الأغذية العالمي في دورته الخامسة " . ونقح الفقرة ٣ من منطوقه بادراج عبارة " منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة" قبل عبارة " مصرف التنمية الافريقي " . وفيما يلي النص المنقح لمشروع القرار .

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وكذلك الى النتائج المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الجامعة التي أنشأتها الجمعية العامة بموجب القرار ٣٢/١٧٤ ،

" واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والذي أنشأت به مجلس الاغذية العالمي ،

" واذ تضع في اعتبارها قرارها ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ المقررات والقرارات والبرامج المتعلقة بالاغذية والتي اعتمدت منذ انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ ،

" وقد نظرت في تقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة المعقودة في أوتاوا في الفترة من ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ،

" واذ تلاحظ انتصاف العقد الذي بدأ منذ أن عقدت الأمم المتحدة مؤتمر الاغذية العالمي في روما عام ١٩٧٤ ،

Digitized by UN Library Geneva

" ١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة (١) ؛

" ٢ - تؤيد النتائج والتوصيات التي خلص اليها مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة (٢) وتحث على التنفيذ التام لهذه التوصيات من جانب جميع الحكومات والمنظمات المعنية ؛

" ٣ - تعرب عن الامتنان للمؤسسات الدولية ، المالية وغير المالية ، وبصفة خاصة ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، ومصرف التنمية الافريقي ، ومصرف التنمية الآسيوى ، ومصرف التنمية للبلدان الامريكية ، والبنك الدولي ، ولجنة المساعدة الانمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادى ، والصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدرة للنفط ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، واللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ، واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، التي تعاونت مع أمانة مجلس الاغذية العالمي في المشاورات التي جرت على الصعيدين العالمي والاقليمي بهدف تحديد وازالة العراقيل والاختناقات التي تعترض سبيل زيادة الانتاج الغذائي في البلدان النامية ، وتوليد موارد اضافية داخلية وخارجية لذلك الغرض ؛

" ٤ - تؤيد كل التأييد مفهوم استراتيجيات القطاعات الغذائية الذى تمخضت عنه مشاورات المجلس بوصفه وسيلة يمكن بها للبلدان النامية أن تستعرض جهودها في ميدان الاغذية ، وتعيد النظر في السياسات ذات الصلة بالموضوع وتوفر اطارا لتحديد واعداد المشاريع الاستثمارية في ميداني الاغذية والزراعة ، وتعزز القدرة على الاستثمار وتعبئته ، بما في ذلك التمويل الخارجي الاضافي ؛ وتطلب الى البلدان التي تعاني عجزا في الاغذية والتي لم تفعل ذلك بعد ، أن تنظر في اعتماد استراتيجية غذائية ؛

" ٥ - تطلب الى المتبرعين الاسهام بموارد لمساعدة البلدان النامية في اعداد استراتيجيات للقطاعات الغذائية ؛

" ٦ - تحث بشدة البلدان المتقدمة النمو وغيرها من البلدان القادرة على توفير مساعدات انمائية ، وكذلك المؤسسات الدولية ، على زيادة المساعدة التي تقدمها الى القطاع الغذائي زيادة كبيرة ؛

" ٧ - تؤيد كل التأييد دعوة المجلس الى اتخاذ تدابير أكثر مباشرة من جانب الحكومات بغرض تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الاغذية ؛ وتهيب بجميع الحكومات أن تتعاون مع أمانة المجلس في تقييم التجربة ، ودعم التدابير العملية في هذا الميدان ؛

" (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) " .

" (٢) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الفقرة ١ " .

Digitized by UN Library Geneva

" ٨ - تحث الحكومات التي لم تقبل بعد وضع اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية لتأمين ما لا يقل عن ١٠ ملايين طن دون انتظار ابرام اتفاق تجارى جديد للقمح ، على أن تعيد النظر في موقفها ؛

" ٩ - تحث على التنفيذ التام لتوصيات المجلس بشأن المعونة الانمائية ، والأمن الغذائي العالمي ، وتحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الأغذية ، والتغذية ، والتجارة الدولية للأغذية ؛

" ١٠ - تقرر أن تعطي منظومة الأمم المتحدة أولوية جد عالية للوفاء بالاحتياجات الغذائية وما يتصل بها من تدابير في جميع القطاعات الاقتصادية التي تسهم في القضاء على الجوع والفقر المدقع وذلك في السياق العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى تعرف الثمانينات بأنها عقد الاغذية والتنمية لا عقد تنامي الجوع والاحباط ؛

" ١١ - تشجع مجلس الاغذية العالمي على مواصلة وتكثيف دوره في رصد وتنسيق المسائل الغذائية والسير بها قدما ، وتحث الحكومات والمنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على دعم المجلس والتعاون معه تعاونا تاما في هذا الصدد " .

٦ - وفي الجلسة نفسها قدم ممثل الهند ، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار (A/C.2/34/L.19) بعنوان " تقرير مجلس الاغذية العالمي عن دورته الخامسة " ، وفيما يلي نصه :

" ان الجمعية العامة ،

" اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، واللذين يتضمنان الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي وكذلك الى النتائج المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ ،

" واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والذى أنشأت به مجلس الاغذية العالمي ليعمل كجهاز تنسيق يولي اهتماما عاما وموحدا ومستمرا للتنسيق والمتابعة الناجحين للسياسات المتعلقة بالانتاج الغذائي ، والتغذية ، والأمن الغذائي ، والاتجار بالأغذية ، والمعونة الغذائية ، بالاضافة الى الأمور الأخرى المتصلة بذلك من قبل جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

Digitized by UN Library Geneva

" واذ تشير كذلك الى برنامج العمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية ، الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي ، والذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٥٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

" واذ تضع في اعتبارها قرارها ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن تنفيذ المقررات والقرارات والبرامج المتعلقة بالاغذية والتي اعتمدت منذ انعقاد مؤتمر الاغذية العالمي عام ١٩٧٤ ،

" واذ تلاحظ مع الأسف بطء ما أحرز من تقدم في حل المشاكل الغذائية الأساسية التي تواجه البلدان النامية ، ولا سيما البلدان ذات الأولوية الغذائية والبلدان النامية الأخرى التي تعاني عجزا كبيرا في الاغذية والتي ما زالت الحالة الغذائية فيها في تدهور ، واذ تلاحظ ، في هذا السياق ، مع بالغ القلق ، أنه لم يتسن بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق معدل نمو سنوى قدره ٤ في المائة في قطاع الاغذية والزراعة في البلدان النامية ، وهو الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية للسبعينات ، والذى أيده مؤتمر الاغذية العالمي المعقود عام ١٩٧٤ ،

" واذ تلاحظ مع القلق ما للواردات من المواد الغذائية من أثر قوى على موازين مدفوعات البلدان النامية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ،

" واذ تؤكد من جديد التزامها القوى بالتغلب على الجوع وسوء التغذية في كل مكان ،

" واذ تأخذ في اعتبارها الجزء ذا الصلة بالموضوع من برنامج العمل بصيغته المعتمدة في المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية المعقود في روما في تموز/يوليه ١٩٧٩ ،

" وقد نظرت في تقرير مجلس الأغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة المعقودة في أوتاوا ، كندا ، في الفترة من ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ،

" ١ - تعرب عن تقديرها وشكرها لحكومة وشعب كندا على ما قدماه من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة لمجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛

" ٢ - تحيط علما بالنتيجة المتفق عليها بشأن الاغذية والزراعة ، والتي توصلت اليها اللجنة الجامعة في دورتها الثانية ، والتي شكلت مدخلا هاما لأعمال مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛

" ٣ - تحيط علما بتقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة (١) ؛

" (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) " .

Digitized by UN Library Geneva

" ٤ - تحيط علما بمفهوم استراتيجيات القطاعات الغذائية الذى تمخضت عنه مشاورات المجلس ، وتدعو المجلس الى أن يولي هذه المسألة مزيدا من البحث ، مع المراعاة الواجبة لمبدأ الاحترام التام للخطط والأولويات الانمائية للبلدان النامية بغية تمكين البلدان المهتمة بالأمر ، لا سيما البلدان النامية التي تعاني عجزا في الأغذية ، من النظر في مدى استصواب أو عدم استصواب اعتماد استراتيجيات غذائية في اطار برامجها الانمائية الوطنية ، والى أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ؛ وترى أنه ينبغي لوكالات المساعدة الانمائية سواء أكانت وطنية أم دولية ، ألا تجعل من اعداد استراتيجية غذائية وطنية شرطا لتقديم المساعدة الانمائية ؛

" ٥ - تحث بقوة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات القادرة على توفير مساعدات انمائية ، على أن تزيد بدرجة كبيرة المساعدة التي تقدمها بشروط تساهلية الى القطاع الغذائي حتى يتسنى للبلدان النامية بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه لمعدل النمو السنوى للانتاج الزراعي وقدره ٤ في المائة ، وهو الرقم الذى اتفق على أن عنصر المساعدة الخارجية المقدر اللازم له هو ٨ر٣ من بلايين الدولارات سنويا حسب أسعار ١٩٧٥ ، وبشروط تساهلية الى حد كبير ؛

" ٦ - تحث كذلك على أن يتم بلوغ هذا الهدف بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، مع مراعاة ما يساور المجتمع الدولي ككل من قلق بالغ ازاء طابعه الملح ؛

" ٧ - تؤيد دعوة المجلس الى تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الأغذية عن طريق تدابير أكثر مباشرة تتخذها الحكومات ، وتشدد على الحاجة الى اتخاذ تلك التدابير على الصعيدين الدولي والوطني ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للسياسات المتبعة ، وللظروف السائدة في كل بلد من البلدان ؛

" ٨ - تطلب الى الحكومات وجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المناسبة الداخلة في منظومة الأمم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الدولية ، والمجتمع الدولي ككل ، أن تعطي في سياساتها وبرامجها وأعمالها أولوية جد عالية لاستئصال الجوع وسوء التغذية في كل مكان من العالم ؛

" ٩ - تحث الحكومات التي لم توافق بعد على ابرام اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية من أجل تأمين حد أدنى مطلق لتدفق المساعدة لا يقل عن عشرة ملايين من الأطنان ، حتى في أوقات ارتفاع الاسعار ونقص الاغذية ، على القيام بذلك دون ابطاء وفي موعد لا يتجاوز بأى حال من الأحوال منتصف عام ١٩٨٠ ، ودون انتظار ابرام اتفاق تجارى جديد للقمح ؛

" ١٠ - تحث جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو التي لم تسهم بعد في ذلك ، على أن تبلغ ، على الفور ، الرقم المستهدف للاحتياطي الدولي للطوارئ والبالغ ٥٠٠ ٠٠٠ طن ، وأن تنظر في زيادته استجابة لتنامي احتياجات الطوارئ ؛

Digitized by UN Library Geneva

" ١١ - تحث البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك ، على أن توفر معونة غذائية اضافية للبلدان النامية لتساعدها في اقامة احتياطيات غذائية وطنية ؛

" ١٢ - تطلب بقوة الى البلدان المتبرعة أن تبذل قصاراها للمحافظة على القيمة الغذائية لما تقدمه من معونات غذائية ولا سيما عنصر البروتين ؛

" ١٣ - تطلب الى البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك ، أن تعمد ، في ضوء حاجة البلدان النامية المتزايدة الى المدخلات الزراعية وتزايد تكاليفها ، الى زيادة مساعداتها المتعلقة بالمدخلات الزراعية ، وخاصة الأسمدة ، بالسبل المناسبة الثنائية و / أو المتعددة الاطراف ، ولا سيما المشروع الدولي لتوريد الأسمدة التابع لمنظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة ، والى القيام أيضا بتقديم تبرعات كبيرة الى برنامج تحسين وتطوير البذور وبرنامج العمل لمنع الخسائر الغذائية التابعين لمنظمة الاغذية والزراعة ، بغية تحقيق مستوى التمويل المتفق عليه والبالغ ٢٠ مليون دولار لكل منها ؛

" ١٤ - توصي بأن تجرى منظمة الاغذية والزراعة والبنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية تقييما منهجيا للحاجة الى تحسين الهياكل الأساسية للأمن الغذائي على الصعيد الوطني ، وأن تبادر ، على هذا الاساس ، الى بذل جهود استثمارية كبيرة في البلدان النامية التي تطلب تلك المساعدة ؛

" ١٥ - ترجو من صندوق النقد الدولي أن يوفر ، في سياق تسهيلاته التمويلية ، دعما اضافيا لموازين المدفوعات من أجل مواجهة الارتفاع في تكاليف الواردات الغذائية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني عجزا في الاغذية ؛

" ١٦ - تلاحظ مع بالغ القلق انه لم يتحقق تقدم في سبيل حل مشاكل التجارة الزراعية القائمة منذ أمد طويل ، والتي تعوق بشكل خطير الانتاج الغذائي العام في العالم وتؤثر ، بصفة خاصة ، على صادرات البلدان النامية ؛

" ١٧ - تحث البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ تدابير عاجلة في مختلف محافل التفاوض بغية اقرار وتنفيذ المقترحات المطروحة منذ أمد طويل التي من شأنها أن تحقق ازالة الأنماط المعطلة للانتاج التي يساعد على بقائها نظام للاعانات والحمائية ؛

" ١٨ - تطلب الى البلدان المتقدمة النمو أن تضع برامج محددة لتكييف قطاعاتها الزراعية ، تيسيرا لتأمين امكانية وصول البلدان النامية الى اسواق البلدان المتقدمة النمو للاغذية والمنتجات الغذائية ، بشكلها الخام وشبه المصنّع والمصنّع ؛

" ١٩ - توصي بأن تتخذ البلدان المتقدمة النمو خطوات لتحسين نظام الأفضليات المعمم وتوسيع نطاقه ليشمل مجموعة أكبر من السلع الزراعية ، بما في ذلك المنتجات المصنّعة

Digitized by UN Library Geneva

وشبه المصنّعة ذات الاهمية التصديرية المباشرة للبلدان النامية ؛ ولابد ، في هذا الصدد ، من توفير المساعدة التقنية ، بما في ذلك المساعدة في ميادين البحث ، والتنمية ، والتسويق ، حتى يتسنى للبلدان النامية الافادة التامة من التيسيرات المتفق عليها ؛

" ٢٠ - توصي بأن يوالي مجلس الاغذية العالمي استعراض أثر التجارة على مستويات الانتاج الغذائي في العالم ، مع الاهتمام بصفة خاصة باقتصادات البلدان النامية ، واضعا في اعتباره المدخلات الضرورية التي تستطيع مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة توفيرها ؛

" ٢١ - تشجع مجلس الاغذية العالمي على مواصلة وتعزيز دوره في رصد وتنسيق المسائل الغذائية ودفعها قدما ، وتحث الحكومات والمنظمات الدولية والحكومية الدولية وغير الحكومية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها على اعطاء الاحتياجات الغذائية أولوية جد عالية ، ودعم المجلس والتعاون معه تعاونا تاما في هذا الصدد ؛

" ٢٢ - ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٠ ، في اقتراح اعلان "عقد الأمم المتحدة للأغذية والتنمية" في الثمانينات ، وأن يقدم التوصيات المناسبة للجمعية في دورتها الخامسة والثلاثين ؛

" ٢٣ - توصي بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية خطوات فورية لتنفيذ خطة العمل ذات النقاط الخمس المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي التي وافقت عليها الدورة الخامسة والسبعون لمجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والتي أيدها مجلس الاغذية العالمي في دورته الخامسة ، باعتبارها ، في المقام الأول ، تدبيرا مؤقتا يتخذ بعد اخفاق الجهود في التوصل الى نظام للأمن الغذائي العالمي أكثر كفاية " .

٧ - وفي الجلسة ٥٦ ، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ، نظرت اللجنة في مشروع قرار (A/C.2/34/L.113) بعنوان : "المشاكل الغذائية : تقرير مجلس الاغذية العالمي" قدمه السيد أ . احسان ، نائب رئيس اللجنة على أساس مشاورات غير رسمية اجريت بشأن مشروعي القرارين A/C.2/34/L.9 و A/C.2/34/L.19 . وبناء على ذلك سحب مشروعا القرارين المذكوران .

٨ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/34/L.113 (انظر الفقرة ١٠).

٩ - وبعد اعتماد مشروع القرار تكلم ممثلو البرازيل وكندا وبلغاريا (باسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا) والصين واليابان ونيوزيلندا والولايات المتحدة الامريكية .

ثالثا - توصية اللجنة الثانية

١٠ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة ، باعتماد مشروع القرار التالي :

../..

Digitized by UN Library Geneva

تقرير مجلس الاغذية العالمي

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير الى قراراتها ٣٢٠١ (دإ - ٦) و ٣٢٠٢ (دإ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ ، والمتضمنين الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (دإ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ، وكذلك الى النتائج المتفق عليها التي خلصت اليها اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ بشأن بعض جوانب الأغذية والزراعة (٢) ،

واذ تشير أيضا الى قرارها ٣٣٤٨ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤ ، والذى أنشأت به مجلس الاغذية العالمي ليعمل كجهاز تنسيق يولي اهتماما عاما وموحدا ومستمرا للتنسيق والمتابعة الناجحين للسياسات المتعلقة بالانتاج الغذائي ، والتغذية ، والأمن الغذائي ، والاتجار بالاغذية ، والمعونة الغذائية ، بالاضافة الى الأمور الاخرى المتصلة بذلك ، التي تنتهجها جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ،

واذ تشير كذلك الى برنامج العمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية ، الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي (٣) ، والذى اعتمدته الجمعية العامة في قرارها ٣٢/٥٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، والى اعلان المكسيك الصادر عن مجلس الاغذية العالمي (٤) ، والذى اعتمدته الجمعية في قرارها ٣٣/٩٠ المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ،

واذ تضع في اعتبارها أحكام قرارها ٣٣/٩٠ بشأن تنفيذ المقررات والقرارات والبرامج المتعلقة بالأغذية والتي اعتمدت منذ انعقاد مؤتمر الأغذية العالمي عام ١٩٧٤ ،

واذ تلاحظ مع الأسف بطء ما أحرز من تقدم في حل المشاكل الغذائية الأساسية التي تواجه البلدان النامية ، ولا سيما البلدان ذات الاولوية الغذائية والبلدان النامية الاخرى التي تعاني عجزا كبيرا في الاغذية والتي مازالت الحالة الغذائية فيها في تدهور ، واذ تلاحظ ، في هذا السياق ، مع بالغ القلق ، أنه لم يتسن بلوغ الهدف المتمثل في تحقيق معدل نمو سنوى قدره ٤ في المائة في قطاع الاغذية والزراعة في البلدان النامية وهو الهدف المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني ، والذى أيده مؤتمر الاغذية العالمي المعقود عام ١٩٧٤ ،

---

(٢) أنظر A/34/34 (الجزء الثاني) الفرع الثاني ، الفقرة ١٨ .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/32/19) ، الجزء الأول ، الفقرة ١ .

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/33/19 و Corr.1) ، الجزء الاول ، الفقرة ١ .

Digitized by UN Library Geneva

واذ تلاحظ مع القلق ما للواردات من المواد الغذائية من أثر قوى على موازين مدفوعات البلدان النامية المستوردة للأغذية ، ولا سيما أقل البلدان نموا ،

واذ تسلم بأن المسؤولية عن تنمية انتاج الاغذية والانتاج الزراعي تقع أساسا على عاتق البلدان النامية ذاتها وبأنه يوجد جهد متزايد من جانب البلدان النامية للتعجيل بتنمية قطاعات الاغذية والزراعة فيها ، والتزام متزايد من جانبها بالقيام بذلك ،

واذ تؤكد من جديد التزامها القوى بالتغلب على الجوع وسوء التغذية في كل مكان ، وبضرورة اتخاذ المزيد من التدابير الدولية ، في هذا الصدد ، لتحسين انتاج وتوزيع الاغذية ،

واذ تأخذ في اعتبارها الأجزاء ذات الصلة بالموضوع من اعلان المبادئ وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٥) ،

واذ تعرب عن قلقها البالغ لكون جزء كبير من الموارد العالمية ، المادية والبشرية ، لا يزال يوجه الى التسلح مما يحدث أثرا ضارا بالأمن الدولي وبالجهود الرامية الى اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، بما في ذلك حل المشاكل الغذائية ، واذ تهيب بالحكومات أن تتخذ تدابير فعالة في ميدان نزع السلاح الحقيقي تؤدى الى زيادة امكانيات تخصيص الموارد التي تستخدم حاليا في الأغراض العسكرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لا سيما تنمية البلدان النامية ، والنهوض بالأحوال الغذائية فيها ،

وقد نظرت في تقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الخامسة ، المعقودة في أوتاوا في الفترة من ٣ الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ (٦) ،

١ - تعرب عن تقديرها وشكرها لحكومة وشعب كندا على ما قدماه من تسهيلات ممتازة وكرم ضيافة لمجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛

٢ - تحيط علما مع الارتياح بالنتيجة المتفق عليها بشأن الأغذية والزراعة ، التي توصلت اليها اللجنة الجامعة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ في دورتها الثانية ، والتي شكلت مدخلا هاما لأعمال مجلس الاغذية العالمي في دورته الوزارية الخامسة ؛

٣ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير مجلس الاغذية العالمي عن أعمال دورته الوزارية الخامسة (٦) ؛

٤ - تحيط علما بمفهوم استراتيجيات القطاعات الغذائية الذى انبثق عن مشاورات المجلس، وتدعو مجلس الاغذية العالمي الى أن يولي هذه المسألة مزيدا من البحث ، مع المراعاة الواجبة لمبدأ الاحترام التام للخطط والأولويات الانمائية للبلدان النامية بغية تمكين البلدان المهتمة بالأمر ، لا سيما البلدان النامية التي تعاني عجزا في الاغذية ، من النظر في مدى استصواب أو عدم

---

(٥) أنظر تقرير المؤتمر العالمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية ، روما ، ١٢ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ (WCARD/REP) ؛ وقد أحيل التقرير الى الجمعية العامة بمذكرة من الأمين العام (A/34/485) .

(٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ١٩ (A/34/19) .

Digitized by UN Library Geneva

استصواب اعتماد استراتيجيات غذائية في اطار برامجها الانمائية الوطنية ، والى أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين ، وترى أنه ينبغي لوكالات المساعدة الانمائية سواء كانت وطنية أم دولية ، ألا تجعل من اعداد استراتيجية غذائية وطنية شرطا لتقديم المساعدة الانمائية ؛ ال

٥ - تحث بقوة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية وغيرها من الجهات القادرة على توفير مساعدات انمائية ، على أن تزيد ، زيادة كبيرة ، المساعدة التي تقدمها بشروط تساهلية الى القطاع الغذائي حتى يتيسر للبلدان النامية بلوغ الرقم المستهدف المتفق عليه لمعدل النمو السنوي للانتاج الزراعي وقدره ٤ في المائة ، الذي يقدر عنصر المساعدة الخارجية اللازم له بمبلغ ٨ر٣ بليون دولار بالاضافة الى ٦ر٥ بليون دولار بشروط تساهلية ، بأسعار ١٩٧٥ ، كما جاء في برنامج العمل لاستئصال شأفة الجوع وسوء التغذية الوارد في بلاغ مانيلا الصادر عن مجلس الاغذية العالمي (٣) ؛

٦ - تحث كذلك على أن يتم ، ان أمكن ، بلوغ هذا الهدف بحلول نهاية عام ١٩٨٠ ، مع مراعاة ما يساور المجتمع الدولي ككل من قلق عميق ازاء طابعه الملح ؛

٧ - تؤيد دعوة مجلس الاغذية العالمي الى تحقيق قدر أكبر من الانصاف في توزيع الاغذية عن طريق تدابير أكثر مباشرة تتخذها الحكومات ، وتشدد على الحاجة الى اتخاذ تدابير داعمة من قبل الحكومات كافة ، مع ايلاء المراعاة الواجبة للسياسات المتبعة وللظروف السائدة في كل بلد من البلدان ؛

٨ - تهيب بالحكومات وجميع الأجهزة والمؤسسات والهيئات المناسبة الداخلة في منظومة الامم المتحدة ، وغيرها من المنظمات الدولية ، والمجتمع الدولي ككل ، أن تعطي في سياساتها وبرامجها وأعمالها أولوية جد عالية لاستئصال الجوع وسوء التغذية في كل مكان من العالم ؛

٩ - تحث جميع الحكومات التي لم توافق بعد على ابرام اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية من أجل تأمين حد أدنى مطلق لتدفق المساعدة لا يقل عن عشرة ملايين طن ، حتى في أوقات ارتفاع الاسعار ونقص الاغذية ، على اعادة النظر في موقفها ، وتحث على بذل كل جهد ممكن لتعبئة متبرعين جدد وزيادة التزامات المتبرعين القائمين ، كي يتسنى بذلك ابرام اتفاقية جديدة للمعونة الغذائية دون ابطاء ، في موعد لا يتجاوز بأي حال من الاحوال منتصف عام ١٩٨٠ ، ودون انتظار ابرام اتفاق دولي بشأن الحبوب ؛

١٠ - تحث جميع البلدان ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو التي لم تسهم بعد في ذلك ، على أن تبلغ ، على الفور ، الرقم المستهدف للاحتياطي الدولي للطوارئ والبالغ ٥٠٠٠٠٠ طن ، وأن تنظر في زيادته استجابة لتنامي احتياجات الطوارئ ؛

١١ - تحث البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك على أن توفر معونة غذائية اضافية للبلدان النامية لتساعدها في اقامة احتياطيات غذائية وطنية ؛

Digitized by UN Library Geneva

١٢ - تطلب بقوة الى البلدان المتبرعة أن تبذل قصاراها للمحافظة على القيمة الغذائية لما تقدمه من معونات غذائية ، بما في ذلك عنصر البروتين ؛

١٣ - تطلب الى البلدان المتبرعة التقليدية والبلدان التي تسمح لها أوضاعها بأن تفعل ذلك ، أن تعمد ، في ضوء حاجة البلدان النامية المتزايدة الى المدخلات الزراعية وتزايد تكاليف هذه المدخلات ، الى زيادة مساعداتها المتعلقة بالمدخلات الزراعية ، وخاصة الاسمدة ، بالسبل المناسبة الثنائية و/أو المتعددة الاطراف ، ولا سيما المشروع الدولي لتوريد الأسمدة التابع لمنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، والى تقديم تبرعات كبيرة أيضا الى برنامج تحسين وتطوير البذور وبرنامج العمل لمنع الخسائر الغذائية التابعين لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، بغية تحقيق مستوى التمويل المتفق عليه والبالغ ٢٠ مليون دولار لكل منهما ؛

١٤ - توصي بأن تجرى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والبنك الدولي والمصارف الانمائية الاقليمية تقييما منهجيا للحاجة الى تحسين الهياكل الاساسية للأمن الغذائي على الصعيد الوطني بحيث يكون ذلك أساسا تقوم عليه جهود استثمارية كبيرة في البلدان النامية التي تطلب تلك المساعدة ؛

١٥ - تدعو صندوق النقد الدولي الى النظر ، في سياق تسهيلاته التمويلية ، في توفير دعم اضافي لموازين المدفوعات من أجل مواجهة الارتفاع في تكاليف الواردات الغذائية للبلدان المنخفضة الدخل التي تعاني عجزا في الأغذية ؛

١٦ - تلاحظ مع بالغ القلق أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود في سبيل حل مشاكل التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، القائمة منذ أمد طويل والتي تؤثر أثرا ضارا في الصادرات ، لا سيما صادرات البلدان النامية ، والتي من شأن حلها أن يسهم اسهاما هاما في تحسين الانتاج الغذائي العام في العالم ؛

١٧ - تدعو الى اتخاذ تدابير عاجلة في مختلف محافل التفاوض للمضي الى اقرار وتنفيذ مقترحات من شأنها أن تؤدى الى تخفيض وازالة الحواجز التي تعترض الاتجار بالمنتجات الزراعية ، لا سيما فيما يتعلق بتلك المنتجات ذات الاهمية التصديرية للبلدان النامية وأن تيسر بالتالي ، في جملة امور ، ايجاد أنماط أكثر كفاءة للانتاج ؛

١٨ - تحث البلدان المتقدمة النمو على بذل قصارى جهدها لتكييف قطاعات اقتصاداتها الزراعية والصناعية التي تتطلب حماية ضد صادرات البلدان النامية ، لكي تيسر بذلك امكانية الوصول الى أسواق المنتجات الغذائية والزراعية ؛

١٩ - توصي بتوسيع نطاق نظام الأفضليات المعمم ليشمل مجموعة أكبر من المنتجات المجهزة وشبه المجهزة ، بما في ذلك المنتجات الزراعية كلما أمكن ذلك ، وبضرورة توسيع نطاق شبكة المعلومات المتعلقة باستخدام نظام الافضليات المعمم ، الذى يوفر المساعدة التقنية - بما في ذلك المساعدة في ميادين البحث والتنمية والتسويق - وبتحسينها لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من هذه الأفضليات استفادة تامة ؛

Digitized by UN Library Geneva

٢٠ - توصي بأن يواصل مجلس الاغذية العالمي ، وفقا لولايته ، ايلاء اهتمام لأثر تجارة الاغذية على مستويات انتاج الاغذية في العالم ، لا سيما فيما يتصل باقتصادات البلدان النامية ، وذلك باستخدام المدخلات الضرورية التي ينبغي أن توفرها هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، الى أقصى حد ممكن ؛

٢١ - توصي بأن تتخذ جميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية خطوات مناسبة لتنفيذ خطة العمل ذات النقاط الخمس المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي التي وافق عليها مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، في دورته الخامسة والسبعين ، والتي أيدها مجلس الاغذية العالمي في دورته الخامسة (٧) ، باعتبارها ، في المقام الأول ، تدبيرا مؤقتا الى أن يتم ابرام اتفاق دولي جديد للحبوب .

- - - - -

(٧) المرجع نفسه ، الجزء الأول ، الفقرة ٢٧ (د) والجزء الثاني ، الفقرة ٦٥ .

Digitized by UN Library Geneva